

محضر جلسة لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد عدد 1

لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

الجلسة الافتتاحية: يوم الإثنين 13 فيفري 2012 جدول الاعمال : انتخاب مكتب اللجنة

تم انتخاب مكتب اللجنة برئاسة السيد مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي و بمساعدة نائبه طبقا لمقتضيات الفصل 49 من النظام الداخلي .

وقد تولى السيد صلاح الدين الزحاف عن كتلة الديمقراطية رئاسة اللجنة و انتخب السيد عبد الرؤوف العيادي عن المؤتمر لمنصب نائب رئيس فيما أسندت خطة مقرر الى السيد نجيب مراد عن النهضة و يتولى كل من السيدين رفيق التليلي و جلال بوزيد تباعا عن كئلتي المؤتمر و التكتل خطتي مقرر مساعد .

و تجدر الإشارة انه تم الترشح للمسؤوليات المذكورة باعتماد النسبية و تحصل أعضاء مكتب اللجنة على مناصبهم بالإجماع. و مباشرة اثر انتخاب المكتب توجه السيد صلاح الدين الزحاف بالشكر الى أعضاء اللجنة على الثقة و بين أهمية الدور المنوط بعهدة هذه اللجنة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا كما اشار الى ضرورة الاستماع الى أعضاء الحكومة المعنيين بالملفات المتعلقة بمشمولات أنظار اللجنة كالإصلاح الإداري الحوكمة و مقاومة الفساد حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية. من جهة أخرى قام أعضاء اللجنة بطرح دواعي اهتمامهم بالالتحاق بعضوية لجنة الإصلاح الإداري و مقاومة الفساد و تصوراتهم لكيفية تنظيم عملها و النتائج المرتقبة منها.

و يمكن حوصلة المسائل التي أتى عليها جل المتدخلون في النقاط التالية:

1اعداد تصور مبدئي لكيفية عمل اللجنة تماشيا مع صلاحياتها المضبوطة بالنظام الداخلي و عرضه على انظاراللجنة لوضع منهجية و خطة عمل شاملة تمكن من متابعة و كشف و معالجة مختلف ظواهر الفساد المالي و الإداري .وقد كلف السيد عبد الرؤوف العيادي باعداد ورقة عمل في هذا الشأن.

2مدى ارتباط عمل اللجنة بالأعمال التي قامت بها لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد و كيفية التنسيق معها و الاستفادة من تقدم أشغالها في المجال بناء على ما جاء بتقريرها الأولي.علما و إن من بين أعضاء اللجنة من يرى بضرورة حل لجنة تقصي الحقائق و هو من الآراء التي كان حولها اختلاف.

3 ضرورة إرساء قنوات حوار و تواصل مع الإعلام و المجتمع المدني للوقوف على أهم الملفات الشائكة في هذا المجال و طمأنة الرأي العام بمدى انخراط أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بالتعاون مع باقي السلطات في اقتراح الحلول و تنمية الوعي للتصدي إلى الفساد بمختلف أصنافه حماية للمصالح الوطنية و المال العام.

4 تم اقتراح جملة من الآليات العملية التي يمكن ان تتوخاها اللجنة أثناء أداءها لمهامها مثل وضع عنوان الكتروني على ذمة المواطنين للتواصل معهم و تكليف الأعضاء بمدهم بالملفات الخاصة بجهاتهم لتدارسها الاستعانة بخبراء في ميدان مكافحة الفساد و القيام بزيارات ميدانية للمؤسسات و المنشآت العمومية و الإدارات للوقوف على التجاوزات المالية و الإدارية و بحث سبل معالجتها 5 ضرورة رصد و تشخيص الفساد على مستوى الإدارة التونسية بالخارج باعتبار ما تراكم في العهد السابق من استغلال نفوذ الحزب الحاكم و فساد مالي و إداري ببعض التمثيليات و القنصليات بالخارج .

6 اعتبار النهب الجبائي من المسائل الجوهرية التي ساهمت في انتشار الفساد و متابعة هذا الملف بكل جوانبه الإدارية و المالية و انعكاساته السلبية على العدالة الجبائية من جهة و على الميزانية و مستوى التنمية من جهة أخرى .

7 حماية الحريات بمنع استعمال أساليب ساعدت على الاستبداد بتدخل أجهزة الدولة في الحريات الشخصية للمواطن كالتصنت على الهاتف.

و في ختام هذه الجلسة أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه سيقع الاتفاق على تحديد موعد لاحق لاجتماع اللجنة على اثر ما ستفرزه اجتماعات ندوة الرؤساء و مكتب المجلس من توصيات و قرارات متصلة بتنظيم عمل اللجان بمختلف تصنيفاتها.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة